ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في خبر
Views on News

بتاريخ: 9 أغسطس 2023 العدد:695 المصدر: العقارية (2023/7/4)

# حقيقة تراجع الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم في الموازنة العامة 2024/2023

## (بيان رسمي من الحكومة)

نفت وزارة المالية ما يتم تداوله على بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي من أنباء بشأن تراجع الاستحقاقات الدستورية الخاصة بالإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي في الموازنة العامة الجديدة 2024/2023.

رابط الخبر

# الرأى

تردد في الآونة الأخيرة تساؤلات بشأن مخصصات الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة في الموازنة العامة لعام 2024/2023 ومدى التزامها بالنسب الدستورية، ومن ثم يهدف هذا العدد إلى الرد على هذه التساؤلات بشكل علمي، بالإضافة إلى توضيح العناصر المندرجة تحت كل قطاع وفقا للموازنة، ومقارنة إنفاق مصر على هذين القطاعين بالدول الأخرى، وأثر ارتفاع خدمة الدين العام على مخصصات القطاعين، وذلك من خلال النقاط التالية:

- **تقوم وزارة المالية بتوسيع مفهوم الإنفاق على التعليم** ليشمل ما يتم إنفاقه على أي أنشطة تعليمية من قبل جميع الوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات العامة سواء كانت خدمية أو اقتصادية أو أي مراكز علمية أو بحثية حكومية، بالإضافة إلى إنفاق شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام المملوكة للدولة. **وعلى غرار التعليم، يمتد تعريف وزارة المالية للإنفاق على الصحة ليشمل، على سبيل المثال، الإنفاق على خدمات توفير مياه الشرب والصرف الصحي**، وغيرها من الأنشطة التي لا تندرج بالضرورة ضمن اختصاصات وزارة الصحة بشكل مباشر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تعتبر نصيب القطاعين من سداد أقساط القروض والفوائد إنفاقا على التعليم والصحة، وهو ما يضخم ميزانية القطاعين على غير الحقيقة.
- **بالفعل شهدت مخصصات كل من التعليم والصحة ارتفاعا في موازنة 2024/2023 ولكن في قيمها الإسمية فقط** وليس الحقيقية كما يتضح من الشكلين (1 و2)؛ فعلى سبيل المثال، ارتفع الإنفاق **الإسمي** على التعليم من 193.7 مليار جنيه إلى 229.9 مليار جنيه ما بين عامي 2022/2021 و2024/2023 بنسبة نمو قدرها 19%. وفي المقابل ارتفع الإنفاق **الحقيقي** على التعليم من 108.6 مليار جنيه إلى 108.9 مليار جنيه خلال نفس الفترة بمعدل نمو بلغ 0.3% فقط. أما في قطاع الصحة، فتزداد شدة التباين بين الإنفاق الإسمي والحقيقي، حيث **ارتفع**

**الإنفاق الإسمي** على الصحة من 135.6 مليار جنيه إلى 147.8 مليار جنيه ما بين عامي 2022/2021 و2024/2023 بنسبة نمو قدرها 9%، ولكن هذه الزيادة لم تكن كافية لتعويض الأثر السلبي لارتفاع معدل التضخم، فكانت النتيجة **تراجع الإنفاق الحقيقي** بنسبة 10.7% من 114.3 مليار جنيه إلى 102.1 مليار جنيه خلال نفس الفترة.

**الشكل رقم (1): الإنفاق الإسمي على التعليم والصحة**

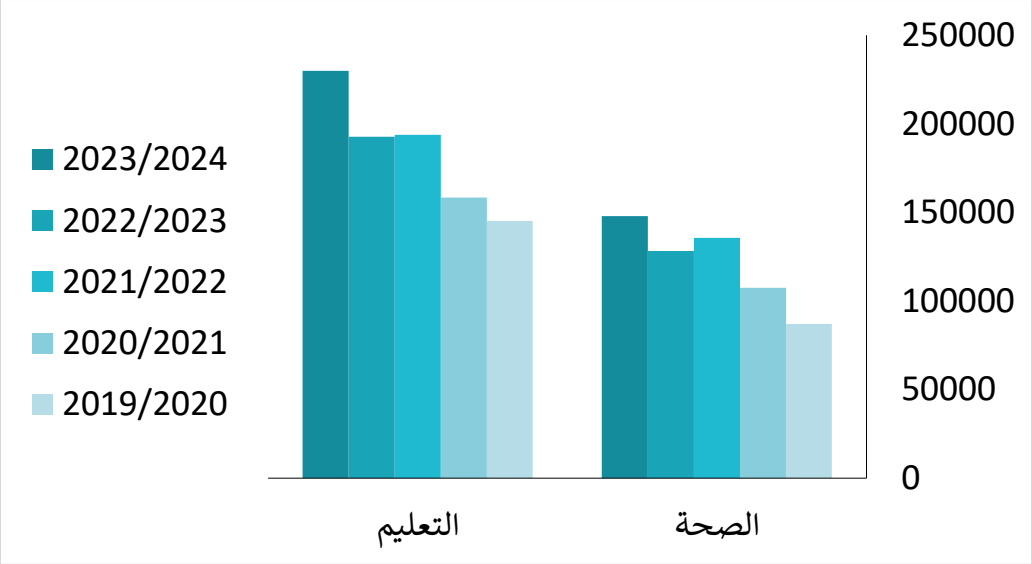


*المصدر:* حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات الموازنة العامة للدولة

**الشكل رقم (2): الإنفاق الحقيقي على التعليم والصحة**

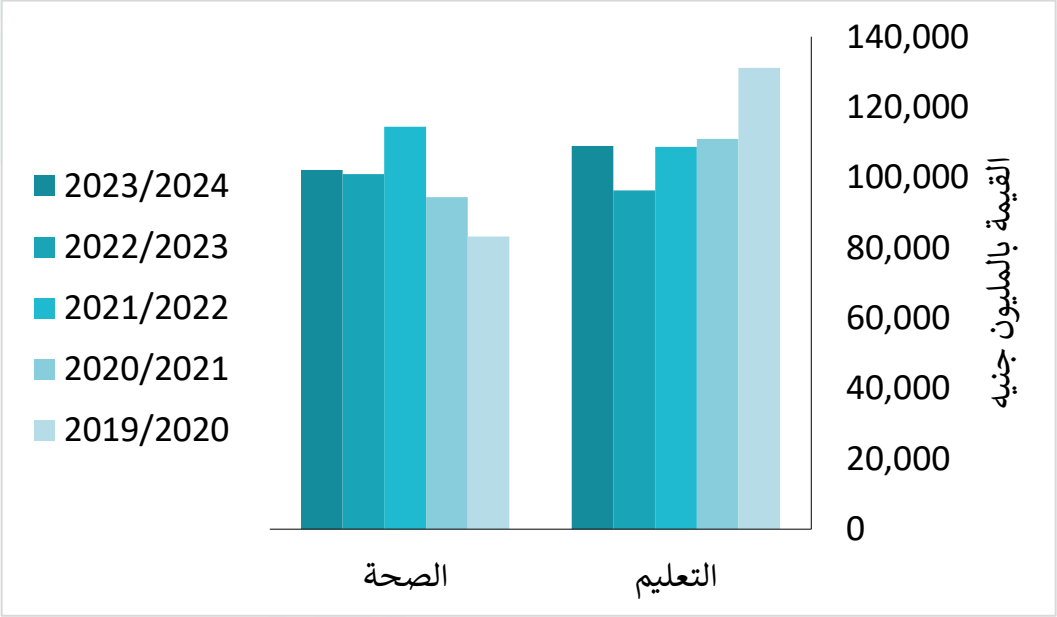


*المصدر:* حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات الموازنة العامة للدولة

- كما يشير الشكل (3) إلى **تراجع الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** من 2.5% في عام 2022/2021 إلى 1.9% في موازنة العام الجاري 2024/2023، و**تراجع الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج** من 1.7% إلى 1.2% خلال نفس الفترة. و**يُلاحظ انخفاض هذه النسب بشكل جوهري عن النسب التي أقرها الدستور** بـ 3% للصحة، و4% للتعليم الأساسي، والتي تؤكد وزارة المالية استيفائها بشكل مستمر[1]، وذلك لاستخدامنا التعريف السليم للإنفاق على التعليم والصحة دون إضافات من شأنها تضخيم النسبة على غير الحقيقة.

**الشكل رقم (3): الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

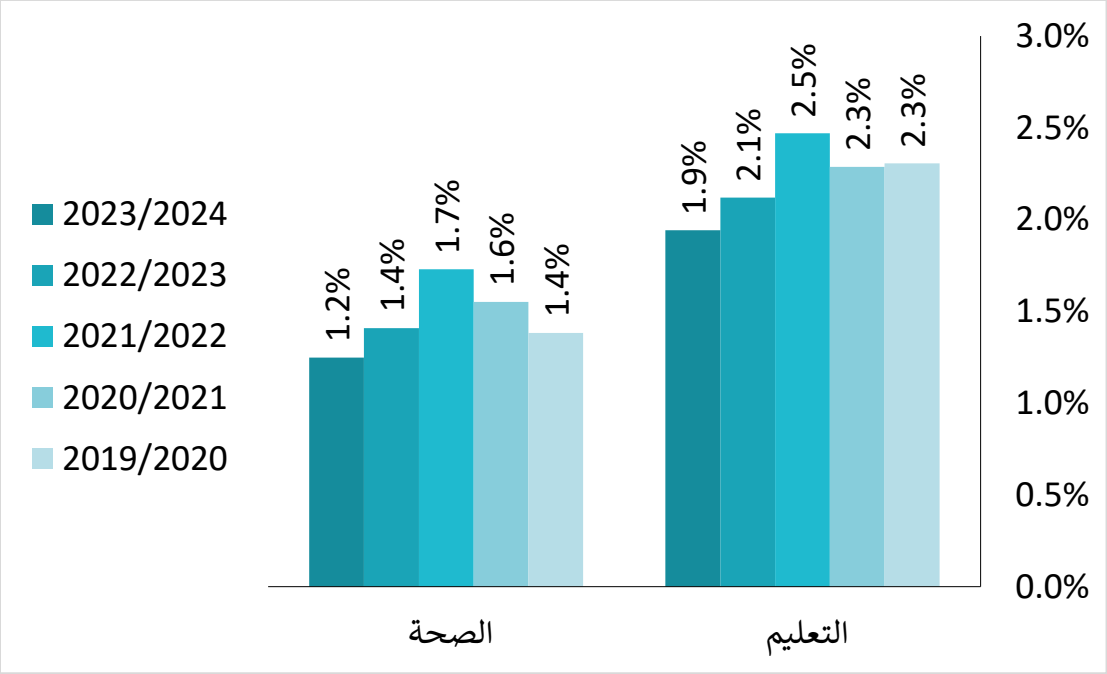


*المصدر:* حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات الموازنة العامة للدولة

[1] https://shorturl.at/hwCH9

- **وبالتالي فإن الزيادة في قيم الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة هي زيادة غير فعلية،** بل وتنخفض هذه القيم المعلنة حال الأخذ بالتعريف الصحيح للعناصر المكونة للقطاعين، واستبعاد العناصر ذات العلاقة غير المباشرة كما عرضنا في النقطة الثانية من هذا الرأي.

- **وبالمقارنة مع دول استطاعت تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية اعتمادا على تنمية رأس المال البشري لديها، نجد أن مخصصات الإنفاق على التعليم في مصر شديدة الانخفاض مقارنة بالدول الأخرى؛** فقد بلغت في سنغافورة 20% في المتوسط من إجمالي المصروفات سنويا خلال العقد الأخير، وتنخفض هذه النسبة قليلا إلى 19.6% في ماليزيا و16% في البرازيل خلال نفس العام، أما بالنسبة لمصر فقد بلغت هذه النسبة 7.6% فقط في موازنة العام الحالي. **وهو ما لا يختلف كثيرا عن وضع مصر مقارنة بالدول الأخرى في قطاع الصحة**؛ حيث سجل الإنفاق الحكومي على الصحة في مصر 1.2% وفقا للموازنة الأخيرة؛ مقارنة بنحو 9.2% في اليابان، و8.9% في ألمانيا، و8.5% في الولايات المتحدة، و4.1% في الجزائر و3.8% في الأردن.

- كما تجدر الإشارة إلى **تضخم بند شديد الأهمية بالموازنة وهو خدمة الدين العام، وهو ما قد يبدو ليس له علاقة مباشرة بموضوع الرأي، ولكن في حقيقة الأمر، ترتفع خدمة الدين بشكل يهدد استقرار النظام المالي ويحد من قدرة الدولة على الإنفاق على القطاعات الاجتماعية وخصوصا في أوقات الأزمات، وعلى رأسها قطاعي التعليم والصحة؛ حيث** تلتهم خدمة الدين (الفوائد وأقساط القروض) 81% من إجمالي المصروفات العامة في موازنة العام المالي الحالي 2024/2023 مقارنة بـ 71% في 2020/2019. بينما على جانب الإيرادات، بلغت خدمة الدين 1.6 ضعف الإيرادات الضريبية في موازنة العام المالي الحالي مقارنة بـ 1.4 ضعف في 2020/2019. أما على صعيد الإنفاق الاجتماعي فقط سجلت خدمة الدين في موازنة العام المالي الحالي 16 ضعف الإنفاق على الصحة و11 ضعف الإنفاق على التعليم، وهي معدلات تزيد بشكل مستمر منذ 2020/2019 كما يتضح من الشكل (4).

## الشكل رقم (4): الإنفاق على خدمة الدين إلى الإنفاق على التعليم والصحة

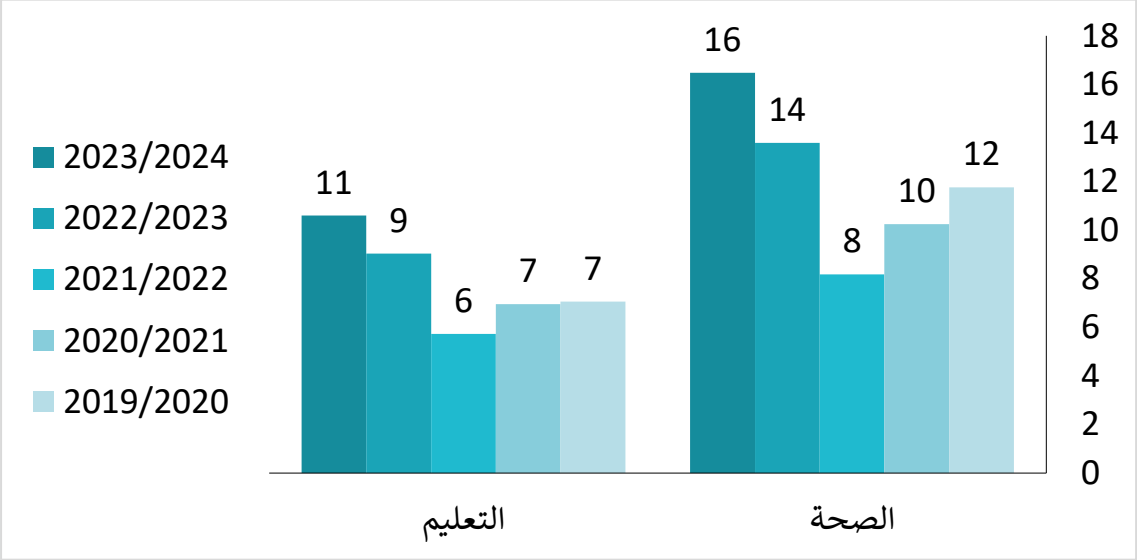


*المصدر:* حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات الموازنة العامة للدولة

- يتضح من التحليل السابق استمرار المشكلات الهيكلية الخاصة بإعداد الموازنة وبهيكل الإيرادات العامة وكفاءة إنفاقها، وعدم تفعيل المادة 238 من الدستور المصري بشأن مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة. ويدل ذلك على عدم تغيير الحكومة لأسلوب إعداد الموازنة من حيث مجموعة الأسس والمعايير والقواعد المحاسبية والتشريعية المتبعة منذ سنوات عديدة بالرغم من قدرته المحدودة على تحقيق المستهدفات التنموية وما ينتج عنه من اختلالات في التنفيذ، وهو ما تم الإشارة إليه بورقة عمل أعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية بعنوان "الإعداد السليم للموازنة العامة كمحرك للتغيير: تحليل تفصيلي مقارن في ضوء أفضل المعايير والممارسات الدولية"[2]، وفي أعداد سابقة من رأي في خبر[3].

[2] https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/02/Budget-WP-219-Ar.pdf
[3] https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/05/VON-Ar-690-10-5-2023-1.pdf
https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/02/VON-Ar-672-30-3-2022.pdf

# الخبر كاملا

## حقيقة تراجع الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم في الموازنة العامة 2024/2023.. بيان رسمي من الحكومة

نفت وزارة المالية ما يتم تداوله على بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي من أنباء بشأن تراجع الاستحقاقات الدستورية الخاصة بالإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي في الموازنة العامة الجديدة 2024/2023.

### تراجع الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم في الموازنة العامة

أكدت وزارة المالية أنه لا صحة لتراجع الاستحقاقات الدستورية الخاصة بالإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي في الموازنة العامة الجديدة 2024/2023.

### المخصصات المالية للقطاع الصحي

شددت الوزارة على استيفاء الاستحقاقات الدستورية المقررة لتلك القطاعات في الموازنة العامة الجديدة 2024/2023، حيث تم زيادة المخصصات المالية للقطاع الصحي بالموازنة الجديدة، بنسبة 30.4%، لتصل إلى نحو 397 مليار جنيه، مقارنة بـ304.5 مليار جنيه خلال العام المالي 2023/2022.

### المخصصات المالية لقطاع التعليم

تابعت: كما زادت المخصصات المالية لقطاع التعليم (قبل الجامعي والجامعي) بالموازنة الجديدة، بنسبة 24.3%، لتصل إلى نحو 591.9 مليار جنيه، مقارنة بـ 476.1 مليار جنيه خلال العام المالي 2023/2022، وكذلك ارتفعت المخصصات المالية للبحث العلمي بالموازنة الجديدة، بنسبة 17.5%، لتصل إلى نحو 99.6 مليار جنيه، مقارنة بـ 84.8 مليار جنيه خلال العام المالي 2023/2022.

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير.

© 2023 ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.